الفصل الرابع
بناء الدولة والتنظيم السياسي

مقدمة :

استطاع المجلس الوطني للثورة تبنى نمطا من الخطاب السياسي حول المجتمع غير مسبوق في الخبرة البوركينابية. فقد اتسم هذا الخطاب بنزعة إقصائية حيث رفض كل أنماط الخطابات الأخرى. وكان واضحا أن وظيفة هذا الخطاب الثوري الجديد هي الوصول إلى صياغة «عقد اجتماعي » جديد طبقا لتحديد موقع كل طبقة أو شريحة اجتماعية في علاقات الإنتاج والمصالح الاقتصادية. ولعل تحليل خطاب التوجه السياسي الذي يعد مانفستو الثورة كما سبق وأن بينا يوضح ما نقول. ومن خلال عمليات الإدماج والإقصاء يحدد هذا الخطاب العام الجديد موقع كل شريحة اجتماعية في العملية الثورية بحيث يصبح الشعب في ناحية وأعداؤه في ناحية أخرى[1].

لقد أضحى المجلس الوطني للثورة متسلحا بسلاح الشرعية الثورية وفقا لهذا الخطاب، وهو ما مكنه من فرض نظامه الخاص بالسيطرة والهيمنة. ففي مواجهة شبكات التضامن التقليدية تقف لجان الدفاع عن الثورة باعتبارها تمثل الإطار التنظيمي لسلطة الشعب. لقد أضحت هذه اللجان تعلو ولا يُعلى عليها ، فهي تتجاوز كافة التنظيمات الجماهيرية الأخرى فضلا عن حقها في تنظيم الفضاء العام على إطلاقه في كافة الأحياء والقرى وأماكن العمل. ولعل ذلك يذكرنا

(1)Otayek, Rene. « Burkina Faso: between feeble state and total state, the swing continues» in Cruise O'Brien, Donal B., John Dunn, and Richard Rathbone. (eds.), Contemporary West African States. Cambridge: Cambridge University Press, 1989.pp. 21-22.

بمقولة العقيد الليبي الراحل والتي تمثل شعار دولة الجماهير: « اللجان الشعبية في كل مكان». وكما يتضح من هذا الفصل فإن المجلس الوطنى للثورة فضلا عن دوره كمرشد أعلى للثورة قد أخذ على عاتقه مهمة تحقيق التجانس الاجتماعي بما يسهل له السيطرة والتحكم. وفي نفس السياق تمت إعادة هيكلة مرفق العدالة من خلال تأسيس المحاكم الشعبية للمصالحة والتي حلت محل هيكل النظام القضائي التقليدي. ولم يكتف المجلس الوطني بعمليات الهيكلة تلك لأذرع ومؤسسات الدولة الكبرى وإنما قام أيضا بإعادة التقسيم الإداري للبلاد حيث قسمت إلى ثلاثين منطقة جغرافية تكاد تتطابق مع الحدود الإثنية والعرقية التقليدية. على أن واغادوغو تم تقسيمها إلى ثلاثين قطاعا في حين قسمت «بوبو دياو لاسو» إلى خمسة وعشرين قطاعا. ولعل هذا التقسيم الإداري الجديد يسهل من تطبيق مبدأ المركزية الديمقراطية الذي أخذ به نظام سانكارا.

أولا : مفهوم بناء الدولة

لقد تحدث سانكارا من وقت لآخر عن الحاجة إلى «الوطنية» للدفاع عن، وبناء وتحديث بلاده. لكنه تجنب عموما النزوع إلى القومية بالمعنى الضيق للمفهوم. لم تكن هناك أدبيات كثيره عن الدولة «الاستعمارية الجديدة» في فولتا العليا تستحق النظر أو الاستناد عليها فكريا. وعلى أي الأحوال حاول سانكارا أن يربط الحركة الثورية في بلاده بسياقها الإقليمي والقاري، بل وبمحيطها العالمي الأوسع نطاقا. ومع ذلك، فقد أطلق سانكارا لعملية التغيير الثوري العنان من أجل بناء الدولة الوطنية بشكل لم يسبق له مثيل ولم يكن متوقعا من قبل. لقد مثلت هذه العملية ركيزة أجندته الثورية. لقد حاول جاهدا تجميع شتات مختلف الأعراق والقوميات التي تشكل فولتا العليا من خلال إعطائهم روحا جديدة، كما عمل في نفس الوقت على تحدي الحدود الضيقة والمصطنعة للهيمنة الخارجية والموروثة عن الماضي الاستعماري. وطبقا لأدبيات التحليل الماركسي فهم سانكارا أن طبيعة وإمكانيات الثورة تحددها « الظروف الموضوعية» المرتبطة بحقائق الأوضاع على أرض الواقع.

لقد اعترف سانكارا صراحة أن الثورة حدثت في بلد زراعي متخلف تثقل كاهل الجماهير العريضة فيه تقاليد بالية ويعاني من موروث فكري مرتبط بالنظام الإقطاعي القديم، وذلك في ظل عدم وجود طبقة عاملة منظمة واعية بمهمتها التاريخية. وعليه لم تكن عملية بناء النظام الاشتراكي ملحة على قائمة أولويات الأجندة الثورية. فقد دفعت حالة التخلف الشديد الذي عانت منه الدولة في فولتا العليا إلى ضرورة إعطاء الأولوية لقضايا أخرى أكثر إلحاحا. في الذكرى السنوية الأولى لثورة ١٩٨٣ أعاد المجلس الوطني للثورة بزعامة سانكارا تسمية البلاد لتصبح «بوركينا فاسو»، والذي يمكن ترجمته إلى العربية باسم 'أرض الشرفاء «. والاسم ، كما بينا من قبل، عبارة عن مقطعين ينتمي كل منهما إلى لغة من لغات الجماعات العرقية التي تسكن البلاد. وقد قصدت الحكومة من وراء ذلك أحداث قطيعة مع الماضي الاستعماري والتعبير عن الهوية الأفريقية للدولة الجديدة بحيث تستمد مشروعيتها من ثقافة السكان القاطنين فيها.

في ظل الدولة الاستعمارية في فولتا العليا كانت شعوب الموسي تميل إلى الهيمنة نظرا لأنهم يشكلون نحو نصف عدد السكان فضلا عن تركزهم الجغرافي في منطقة الوسط في واغادوغو وما حولها. على أن سانكارا أخذ منحى أكثر شمولية رغم أن معظم أعضاء المجلس الوطني للثورة كانوا من الموسي وكان سانكارا نفسه ينتمي إلى جماعة عرقية هامشية تعرف بالسلمي موسي (وهي سلالة هجين من شعوب الموسى والفولاني). لم تعد اللغة الفرنسية هي لغة الأخبار الوحيدة في تليفزيون الدولة الرسمي حيث استخدمت لغة المور وبعض اللغات الوطنية الأخرى. ونظرا لعدم قدرة كثير من المواطنين على شراء أجهزة التليفزيون فقد ظل الراديو هو الوسيلة المفضلة لديهم حيث كان يبث برامجه بنحو ١١ لغة وطنية.

في مارس ١٩٨٥ تحدث سانكارا في مقابلة مع مجلة إخبارية، هي انتركونتيننتال للصحافة[1]، عن تقييمه لخبرة عام ونصف من عمر الثورة في بلاده.

(1)Ama Biney , Burkina Faso: Revisiting Thomas Sankara, 26 Years Later, Fahamu, 24 OCTOBER 2013.

كان صريحا تماما في اعترافه بأن «التحولات المادية في حياة الشعب لم تكن قد اكتملت بعد. ومع ذلك، تم بناء المدارس والعيادات والسدود والطرق والإسكان من أجل الناس العاديين ». كان سانكارا منفتحا في قوله: «إن أهم شيء بالنسبة لنا، مع ذلك، هو ليس ما ينقصنا. وإنما هو الجهد الذي بذلناه لتحويل مواقف الناس».ونبه إلى ضرورة تحديد 'الروح الاستعمارية الجديدة التي توجد في هذا البلد.ومكائد الإمبريالية من أجل السيطرة على البلاد من الداخل والخارج «وهو ما دفعه للقول بأنه:« لا يزال لدينا العديد من الصراعات التي تنتظرنا لمكافحة الإمبريالية ».

في عام ١٩٨٦ تم إطلاق حملة كبرى لمحو أمية الكبار في تسع مسيرات ومؤتمرات كبرى حيث كانت تصاحبها في كثير من الأحيان الرقصات والعروض الموسيقية من قبل فرق من مختلف المجموعات العرقية. لقد أدت هذه الروح الثورية الجارفة إلى شعور الناس بالانتماء إلى هويتهم الأفريقية والفخر بتراث بلدهم الثقافي.

ثانيا: طبيعة التنظيم السياسي

انتظم شكل السلطة في بوركينا فاسو وفقا لنمط الدائرة المركزية حيث شكل مركز القلب فيها مجموعة الأصدقاء الأربعة : توماس سانكارا وهنري زونغو، وبليز كومباوري وجان باتيست لينجاني. ويجد المرء بعد ذلك حول هذه النواة الصلبة المجلس الوطني للثورة الذي ظلت عضويته سرية، ولكنه كان يتألف من نفس المجموعة السابقة بالإضافة إلي القائد عبده سلام كابوري وعدد من القادة السياسيين والعسكريين الرئيسيين في البلاد. ثم تأتي الحكومة والذي يشكل المدنيون أغلبية أعضائها، وأخيرا لجان الدفاع عن الثورة. ويلاحظ أنه بينما يمتلك المجلس الوطني للثورة سلطة السيطرة والتوجيه فإن لجان الدفاع عن الثورة مثلت التعبير المؤسسي لسيادة الشعب وسلطته الثورية، وبشكل أكثر تحديدا، تقوم هذه اللجان بثلاثة وظائف أساسية هي:

- وظيفة سياسية لتطوير وعي الجماهير من خلال التعليم والتدريب والتعبئة،

- وظيفة اجتماعية وثقافية واقتصادية، أي تنظيم الأشغال والمهام العامة الجماعية على المستوى المحلي؛

- وظيفة عسكرية، وهي الدفاع عن الثورة ضد التهديدات الداخلية والخارجية المحتملة.

ويمكن ملاحظة وجود لجان الدفاع عن الثورة في جميع مستويات الهيكل الإداري المبسط في البلاد: القرية والمدينة والحي والمدرسة والوحدة العسكرية وهلم جرا.

ويلاحظ أن أعلى قمة الهرم التنظيمي تتمثل في مكتب الأمين العام (برئاسة الكابتن بيير يدراوغو) والذي يرتبط مباشرة بالمجلس الوطني للثورة. ثم يأتي بعد ذلك مؤتمر لجان الدفاع عن الثورة، الهيئة العليا لهذا التنظيم السياسي، وهو عبارة عن ممثلي جميع الوحدات المكونة للنظام. ثم يأتي بعد ذلك مسئولوا المقاطعات الثوريون الذين يمتلكون صلاحيات تنفيذية واسعة على المستوى المحلي. بعد ذلك نجد خلايا تنظيمية في كل مكان على مستوى القرية والحي والمدينة ومكان العمل وحتى الوحدات العسكرية. وبعبارة أخرى فإن هذه اللجان الشعبية وجدت في كل مستوى من مستويات الهيكل الإداري للدولة، من القرية إلى المقاطعة. وتتألف كل خلية على مستوى المنطقة فما دون من لجنة تنفيذية مؤلفة من تسعة أعضاء منتخبين ومسئولين أمام القاعدة الشعبية. ومن ناحية أخرى فإن لجان الدفاع عن الثورة كانت تعمل وفقا لمبدأ المركزية الديمقراطية الذي يعني أن تخضع المنظمات الأدنى للمنظمات الأعلى. وعلى أية حال فإن هذا النظام كان يهدف إلى تدعيم قنوات الاتصال مع الجماهير ،أي التواصل من المجلس الوطني للثورة ولجان الدفاع عن الثورة التي تعبر عن سلطة الجماهير الشعبية العريضة.

وقد لجأ نظام سانكارا إلى تهميش الهياكل السياسية في النظام القديم وتغيير قواعد المباراة السياسية وذلك من أجل صعود حركات شعبية راديكالية جديدة. ولعل هذه الخطوة التي جعلت النظام يفضل الخطاب الثوري العمالي كانت تسعى إلى تحقيق هدفين كبيرين: أولهما توسيع قاعدة التأييد الشعبي لنظام سانكارا، وهو ما يعني بالتبعية تحقيق الشرعية الثورية من خلال ضمان دعم وتأييد قوى سياسية واجتماعية أكثر حركية وديناميكية مثل المثقفين والعمال. وثانيا: إعطاء اليسار السياسي الراديكالي مهمة الوظيفة الكفاحية والدعائية من خلال تولي مهام الصياغة الأيديولوجية للنظام[1].

المحاكم الشعبية:

في ١٩ أكتوبر عام ١٩٨٣ تم الأخذ بنظام المحاكم الشعبية، وهي تتألف من ثمانية عشر عضوا (٣ قضاة و ٣ أعضاء من الجيش و ١٢ عضوا من لجان الدفاع عن الثورة) ويرأسها قاض. وكقاعدة عامة، كان اختصاص محاكم الثورة يتسع ليشمل أي جريمة سياسية أو اقتصادية أو أي جريمة يرتكبها موظفو الخدمة المدنية أو الموظفين العموميين أثناء تأديتهم لأعمالهم[2].

وبالفعل استطاعت هذه المحاكم الشعبية أن تدير محاكماتها علنا حيث وجدت المئات من كبار المسئولين السابقين وموظفي الخدمة المدنية مذنبين بارتكاب جرائم سوء الإدارة والرشوة والسرقة أو اختلاس الأموال العامة. وعادة ما كانت الأحكام تتضمن دفع غرامات أو رد الأموال المسروقة أو أحكام مخففة

(1)Markakis, John, and Michael Waller. Military Marxist Regimes in Africa. Oxfordshire, England: Routledge, 2013,89.

(٢) إن المبرر لإنشاء المحاكم الشعبية من وجهة نظر سانكارا يكمن في حقيقة « أن شعب فولتا العليا قد عزم على استبدال المحاكم التقليدية من خلال تطبيق مبدأ المشاركة الحقيقية بهدف تمكين الجماهير المضطهدة من إدارة شئون الدولة في كافة المجالات » أنظر:

Kandeh, Jimmy D. Coups from Below Armed Subalterns and State Power in West Africa. New York: Palgrave Macmillan, 2004. P. 129>

بالسجن .

لقد كان القصد من وراء إنشاء هذه المحاكم الشعبية هو تحقيق هدفين رئيسيين.

أولا: التوكيد على أهمية نشر الأخلاق الثورية في البلاد.

وثانيا:النظر إلى هذه المحاكم باعتبارها تجسيد للسلطة الشعبية الثورية.

وقد نظرت هذه المحاكم بعض القضايا الهامة على المستوى الإقليمي مثل القضية المعروفة إعلاميا باسم «قضية دياوارا» في ١٤ أبريل عام ١٩٨٦. فقد وجهت التهم بالاختلاس لكل من رجل الأعمال والوزير السابق في الحكومة الإيفوارية محمد دياوارا، والسنغالي موسى نغوم الأمين العام السابق للجماعة الاقتصادية لغرب أفريقيا، وموسى دياكيتي من مالي ،وهو مدير سابق لصندوق التضامن واالتنمية التابع للجماعة الاقتصادية لغرب أفريقيا. اتهم هؤلاء باختلاس ٦.٥ مليار فرنك أفريقي (حوالي ١٨ مليون دولار أمريكي) من أموال الجماعة الاقتصادية لغرب أفريقيا. واستنادا إلى الإجراءات القانونية التي بدأت في أكتوبر ١٩٨٤ تم اعتقال المتهمين الثلاثة. وبعد محاكمة قصيرة أجريت خلال الدورة الخامسة عشرة للمحاكم الشعبية في واغادوغو (مارس وأبريل ١٩٨٦)، صدر الحكم بحبس الرجال الثلاثة لمدة ١٥ عاما.كما أمرت المحكمة كلا من دياوارا ودياكيتي بدفع ٦.٥ مليار فرنك أفريقي فيما بينهما بالإضافة إلى دفع مبلغ ٦٥٠مليون فرنك أفريقي على سبيل التعويض عن الأضرار، وكذلك دفع غرامات فردية بمقدار مليون فرنك أفريقي. أما موسى نغوم فقد أمر بدفع ١٤٢ مليون فرنك بالإضافة إلى ١٤.٢ مليون فرنك تعويضا عن الأضرار والفوائد . كما تمت مصادرة ممتلكاتهم الشخصية وحرموا من حق الاستئناف اللهم إلا من طلب العفو الرئاسي من قبل الرئيس سانكارا. ونتيجة لهذه المهنية في التعامل مع هذه القضية المعقدة رأي كثير من الكتاب أن خبرة هذه المحاكم تختلف تماما عن الخبرات الثورية الأخرى مثل إيران وليبيا.

ومن ناحية ثالثة تم تطهير الجيش وإعادة تنظيمه. فاستبدلت قيادة الأركان بإطار قيادي جديد تحت مسمى القيادة العليا والتى كان على رأسها أحد الأتباع المخلصين لتوماس سانكارا القائد جان باتست لانجاني. وفي نفس السياق تم حل وتسريح الحرس الجمهوري،أما قوات الدرك فقد تم إعادة تنظيمها وتأهيلها كي لا تصبح قوة انقلابية تهدد بقاء النظام الجديد. وعليه فإن آليات التنظيم السياسي الجديد التي شملت جميع مؤسسات الدولة قد أدت إلى تحقيق هدفين متلازمين: أولهما قطع الروابط مع النظام القديم وتطبيق مفهوم النقاء الثوري، وثانيا تعزيز سلطة المجلس الوطني للثورة باعتباره أعلى سلطة مؤسسية تعبر عن سيادة الإرادة الشعبية[١].

لم يكن سانكارا يؤمن بفكرة الأحزاب السياسية حيث نظر إليها باحتقار شديد. يقول في ذلك:«لا يمكن إنشاء حزب طبقا لإرادة القادة وحدهم لأن ذلك يفتح الباب أمام كافة أنواع الانتهازية.ينبغي علينا مهما كانت التضحية تجنب شهوة الانتهازية التي تدفع باتجاه الحياة الحزبية المغرضة. إن إنشاء حزب سياسي بعد الاستيلاء على السلطة يعد أمرا خادعا له مساوئه. فالأحزاب مقيدة وتقوم على الانتقائية في علاقتها بالجماهير التي تمت تعبئتها. ومنذ تلك اللحظة التي يضع المرء فيها نفسه في مصاف الأقلية يتم عزل الجماهير التي يقوم هو بقيادتها»[٢]. وعليه فقد قام سانكارا بحل جميع الأحزاب السياسية باعتبارها تمثل قوى النظام القديم.ومن أجل استكمال دور ووظيفة لجان الدفاع عن الثورة قام نظام سانكارا بتأسيس مجموعة من التنظيمات الجماهيرية للمساعدة في حشد وتعبئة الجماهير العريضة بكافة قطاعاتها. ومن أبرز تلك التنظيمات:

- الاتحاد النسائي البوركينابي.
- الحركة الوطنية للرواد.

(١)Markakis, John, and Michael Waller. Military Marxist Regimes in Africa. Oxfordshire, England: Routledge, 2013, p.87.

(٢) نقلا عن : Kandeh ص ١٣٠.

المبادرة الأولى أطلق عليها اسم «الزاي» Zai حيث كان الفلاحون يقومون بحفر التربة وملئها بالسماد العضوي قبل بداية موسم الأمطار، وعليه تصبح هذه الحفر بمثابة حاضنة للسماد والمياه ، وهو الأمر الذي يساعد على زيادة إنتاجية الحبوب. أما المبادرة الثانية فهي التي عرفت باسم « الأكوام المتراصة » حيث يتم حفر الأرض لإقامة أكوام تشتمل على تدرجات ومنخفضات يمكن أن يتجمع الماء فيها. ولاشك أن الجمع بين هذه التقنيات واستخدام الأسمدة العضوية يفسر لنا زيادة إنتاج الحبوب والمحاصيل النقدية في بوركينا فاسو خلال فترة حكم توماس سانكارا.

ولم يكن خافيا انحياز سانكارا لجماهير الفلاحين حيث استأثر القطاع الزراعي بنصيب الأسد في السياسات الائتمانية الحكومية . وقد أضحى الصندوق الوطني للإتمان الزراعي هو مؤسسة الإئتمان الرئيسية في الريف (انظر جدول رقم ٤).

جدول رقم ٣

إنتاج المحاصيل النقدية ١٩٨٣-١٩٨٨

المحصول بالطن المترى /السنة	١٩٨٣	١٩٨٤	١٩٨٥	١٩٨٦	١٩٨٧	١٩٨٨
القطن	٧٩٢٨٧	٨٨١٣٤	١١٥،٤٩٠	١٦٩٢٢٧	١٧٦٩٨٢	---
الفول السوداني	٨٢٠٠٠	٧٢٠٠٠	١٢٨٠٠٠	١٥٨٠٠٠	١٤٦٠٠٠	١٦٠٠٠٠
السمسم	٥٠٠٠	٧٠٠٠	٨٠٠٠	١٠٠٠٠	٤٠،٠٠٠	٨٠٠٠

المصدر:

Savadogo، Kimseyinga، and Claude Wetta. The Impact of Self-Imposed Adjustment: The Case of Burkina Faso، 1983-1989. Florence، Italy: UNICEF، International Child Developmement Centre، 1991..p28.

Florence, Italy: UNICEF, International Child Developmement Centre, 1991,p.28.

جدول رقم ٤

توزيع أموال صندوق الإئتمان الزراعي حسب نوع النشاط

١٩٨٦-١٩٨٨

القطاع/ السنة	١٩٨٧/١٩٨٦		١٩٨٨/١٩٨٧	
	بليون فرنك	النسبة ٪	بليون فرنك	النسبة ٪
الزراعة	١١.٠١٤	٨٩.٤	٩.٣٤٥	٩٣.١
الماشية	٠.٠٥٢	٠.٤	٠.١٨٥	١.٨
أنشطة أخرى	١.٢٦٠	١٠.٢	٠.٥١١	٥.١
الإجمالي	١٢.٣٢٦	١٠٠.٠	١٠.٠٤١	١٠٠.٠

المصدر : Savadogo،p.38

ثالثا : التنمية الاجتماعية :

لقد أولت سياسات التقشف والتثبيت الاقتصادي التي فرضتها الحكومة أهمية كبرى لتنمية القطاع الاجتماعي وانتهاج سياسات إعادة التوزيع بما يحقق العدالة الإجتماعية. وعليه فإن زيادة الموارد العامة سمحت للحكومة بتوسيع نطاق البرامج الاجتماعية وذلك مع الأخذ في الاعتبار سياسات الترشيد الحكومية. وعلى سبيل المثال أدت سياسات توظيف المعلمين على بداية المربوط الوظيفي في المدارس الريفية إلى التوسع في توفير الخدمات التعليمية في القرى. ويلاحظ أن النفقات العامة على كل من التعليم والصحة قد ازدادت من (٢٢.٣ ٪) من إجمالي النفقات الحكومية العامة عام ١٩٨٢ لتصل إلى (٢٤.٢٪) في عام ١٩٨٧ (انظر جدول رقم ٥). وقد نجحت الحكومة في تعبئة سكان المناطق الريفية للمشاركة بجهودهم الذاتية في توفير الخدمات الاجتماعية.

شكل رقم ١

الهيكل التنظيمي للمجلس الوطني للثورة

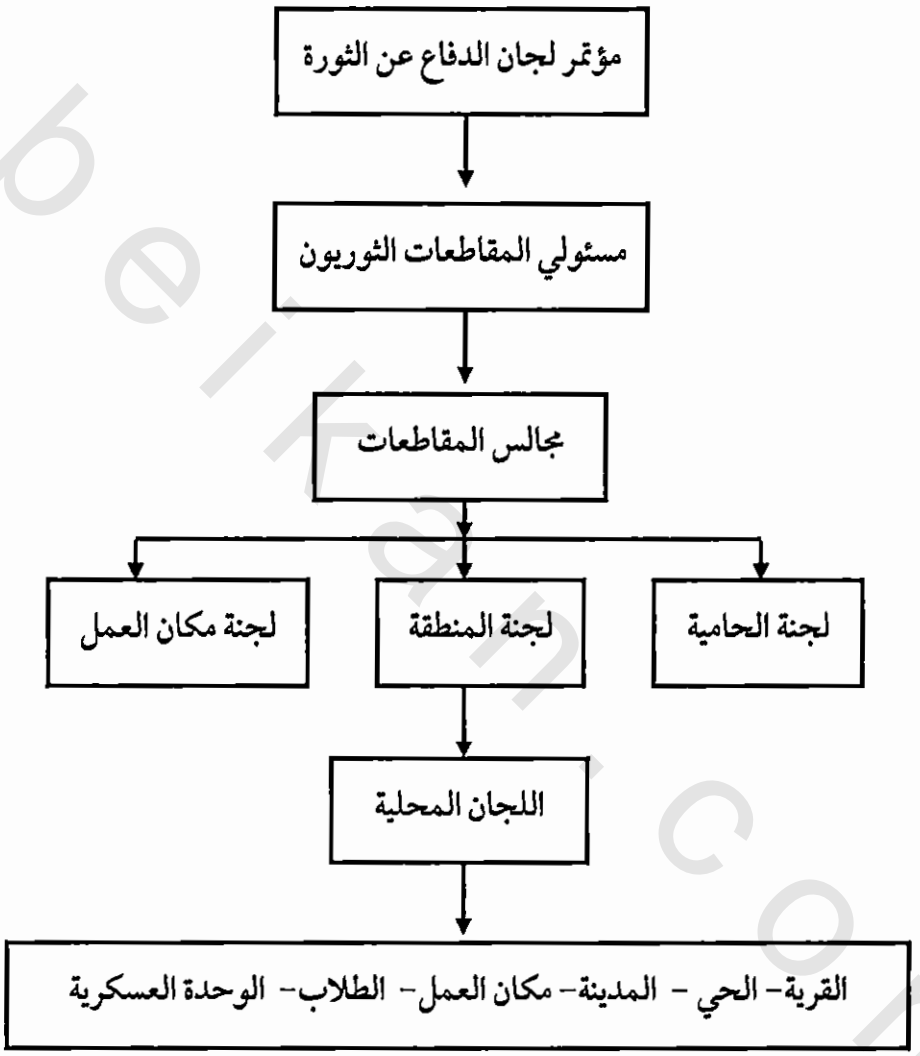

المصدر:

Guy Martin ،Ideology and Praxis in Thomas Sankara's Populist Revolution of 4 August 1983 in Burkina Faso، p.81.